

## بيان عام - منظمة العفو الدولية

رقم الوثيقة: MDE12/0960/2019

التاريخ: 29 أغسطس/آب 2019

# مصر: يجب على السلطات أن تفرج فوراً ودون قيد أو شرط عن رامي شعث منسق "حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها"

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إنه يجب على السلطات المصرية أن تفرج فوراً ودون قيد أو شرط عن المواطن المصري الفلسطيني، رامي شعث، منسق "حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها" في مصر.

وتعتبر منظمة العفو الدولية رامي شعث سجين رأي، لأن احتجازه ناجم فقط عن الممارسة السلمية لحقه في حرية التعبير، وحقه في المشاركة في الشؤون العامة. وحتى يتم إطلاق سراحه، يجب أن يُسمح له بالاتصال بمحاميه، ويجب أن يكون احتجازه متماشياً مع القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء. كما تدعو منظمة العفو الدولية السلطات المصرية إلى التحقيق في منع حصول زوجة رامي شعث - سيلين ليبرون شعث، المواطنة الفرنسية - على المساعدة القنصلية، وبالتالي طردها غير القانوني من مصر؛ وتقديم سبل انتصاف فعالة.

فمنذ 5 يوليو/تموز 2019، ورامي شعث رهن الحبس الاحتياطي على ذمة التحقيقات في تهمة لا أساس لها، وهي "مساعدة جماعة إرهابية". وقد تم تجديد حبسه مؤخراً، في 27 أغسطس/آب 2019، لمدة 15 يوماً.

وفي 21 أغسطس/آب 2019، أطلقت عائلته حملة تطالب بالإفراج عنه.

## الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري

وفقاً لعائلة رامي شعث، في 5 يوليو/تموز 2019، حوالي الساعة 12:45 صباحاً، اقتحم ما لا يقل عن عشرة من أفراد الشرطة المدججين بالسلاح منزله في القاهرة، دون تحديد هويتهم أو إبراز مذكرة بأمر القبض. ثم بدأ ضباط الشرطة في تفتيش منزله ومصادرة أجهزة الكمبيوتر، والأقراص الصلبة، والهواتف المحمولة. وألقوا القبض على كل من رامي شعث وسيلين، وهي مدرسة تاريخ ومنظمة مجتمعية، والتي تعرضت لاحقاً لعملية ترحيل غير قانوني، على الرغم من أنها تعيش في مصر منذ مارس/آذار 2012.

في غضون ذلك، نقلت قوات الأمن رامي شعث إلى مكان غير معلوم، ولم تكشف عن مكان وجوده لمدة 36 ساعة. عندما أبلغت عائلته ومحاموه عن اختفائه في قسم شرطة قصر النيل، بوسط القاهرة، أنكر ضباط الشرطة أنه كان محتجزاً لديهم. وفي وقت لاحق، أخطرت الأسرة من قبل محامٍ بأن رامي شعث قد مثل أمام نيابة مباحث أمن الدولة، في القاهرة الجديدة. ولم يُسمح له بالاتصال بأسرته أو محاميه، ومثله أثناء جلسة الاستجواب محامٍ، صادف وجوده في المبنى في ذلك الوقت.

ووفقاً للعائلة، فقد أبلغ وكيل النيابة رامي بأنه متهم بـ"مساعدة جماعة إرهابية". ومع ذلك، فقد استجوب رامي فقط عن طبيعة أنشطته السياسية في مصر، ولم يقدم أي دليل ضده، بل استند بدلاً من ذلك إلى ملف سرّي جمعه قطاع الأمن الوطني، على الرغم من قرار عام 2015 لإحدى المحاكم العليا في مصر، وهي محكمة النقض، التي قضت بأن تحقيقات قطاع الأمن الوطني لا تشكل دليلاً بمفردها، وعلاوة على ذلك، لم يسمح وكيل النيابة لرامي أو محاميه بالاطلاع على ملف تحقيق قطاع الأمن الوطني.

ويحتجز رامي شعث حالياً رهن الحبس الاحتياطي على ذمة التحقيقات كجزء من قضية تُعرف باسم "تحالف الأمل"، والتي تضم ما لا يقل عن 105 أفراد، كثير منهم محتجزون أيضاً. ووفقاً للسلطات، فإن التحقيقات في القضية تتعلق "بمؤامرة نشطاء مدنيين بالتعاون مع جماعة الإخوان المسلمين لتقويض الدولة". تشمل القضية أشخاصاً من خلفيات سياسية متنوعة للغاية، لا يرتبطون ببعضهم البعض. من بين هؤلاء ما لا يقل عن 15 من السياسيين والطلاب والصحفيين والنشطاء العماليين، يتم احتجازهم تعسفياً بسبب تهمة لا أساس لها تتعلق بأنشطتهم السياسية المشروعة، وعملهم في مجال حقوق الإنسان، والتعبير السلمي عن آرائهم.

وفي 6 يوليو/تموز، أمرت النيابة باحتجاز رامي شعث لمدة 15 يوماً على ذمة التحقيقات، وجددت الأمر كل 15 يوماً منذ ذلك الحين في جلسات استماع للتجديد التلقائي. بموجب قانون الإجراءات الجنائية المصري، وقانون مكافحة الإرهاب لسنة 2015، يمكن للنيابة إصدار أوامر بالحبس الاحتياطي ضد الأفراد المتهمين في قضايا "مرتبطة بالإرهاب" لمدة تصل إلى 150 يوماً، دون إحالتهم إلى قاضي.

## ظروف احتجاز مزرية

يحتجز رامى شعث حالياً في سجن طرة بجنوب القاهرة. ووفقاً لما ذكرته أسرته، فقد احتُجز خلال الشهر الأول في غرفة مكتظة مساحتها حوالي 30 متراً مربعاً، مع حوالي 30 معتقلاً آخر. ولم يكن لديه مساحة كافية للاستلقاء، ولم يسمح له بممارسة أي تمارين في الهواء الطلق. وفي الأسبوع الأول من شهر أغسطس/آب، تم نقله إلى غرفة بها عدد أقل من الأشخاص، ومنذ ذلك الحين سُمح له بساعة واحدة للخروج إلى الهواء الطلق يوميًا. ومع ذلك، لا تزال عائلته تشعر بالقلق البالغ بشأن ظروفه، بالنظر إلى أن رامى يعاني من ارتفاع الكوليسترول في الدم، الأمر الذي يتطلب ممارسة تمارين بانتظام، واتباع نظام غذائي صحي وأدوية.

وإثر صدور بيان بشأن احتجاز رامى من قبل عائلته في 21 أغسطس/آب، واجه حملة تشهير به في كل من وسائل الإعلام التابعة للحكومة والخاصة، التي ادعت أنه ليس مصريًا، واتهمته كذبًا باختلاس الأموال الفلسطينية لدعم جماعة الإخوان المسلمين، لتمويل العنف، و"استهداف" الجيش والشرطة المصرية.

## النشاط السياسي السلمي وحقوق الإنسان

رامى شعث ناشط سياسي، وقد لعب دوراً في تأسيس العديد من الحركات السياسية العلمانية في مصر، بما في ذلك حزب الدستور. وهو أيضاً مؤسس مشارك لـ "حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها" في مصر، ومنسق لها في مصر منذ 2015. تطالب "حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها" بمحاسبة إسرائيل على انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من انتهاكات القانون الدولي من خلال استخدام وسائل لا تتسم بالعنف. وكجزء من أنشطته، يعمل رامى على زيادة الوعي العام بحقوق الفلسطينيين، وجاهر في وسائل الإعلام بشجب الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وقبل إلقاء القبض عليه، فقد شارك في الفاعليات العامة، وأجرى مقابلات إعلامية أعرب فيها عن معارضته الشديدة للخطة الأمريكية لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والتي يشار إليها باسم "صفقة القرن" من قبل الإدارة الأمريكية، و ضد مشاركة مصر في اجتماع المنامة يومي 25 و26 يونيو/حزيران، بهدف مناقشة تلك "الصفقة".

السلطات المصرية تعرض رامى للمضايقة لسنوات بسبب نشاطه السياسي. في أبريل/نيسان 2012، رفضت وزارة الداخلية تجديد جواز سفره المصري في محاولة منها لحرمانه من جنسيته المصرية. على الرغم من كسبه قضية في 2013 أمام المحكمة الإدارية بالقاهرة، استأنفت وزارة الداخلية الحكم في 2018؛ ولم يبت في الاستئناف بعد.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن التهم الموجهة إلى رامى شعث لا أساس لها، وناجمة فقط عن ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير والمشاركة في الشؤون العامة، بما يتعارض مع الدستور المصري والتزامات مصر بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وتكفل المادة 65 من الدستور المصري الحق في حرية التعبير. وبالإضافة إلى ذلك، تكفل المادتان 19 و25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي تعد مصر طرفاً فيه، الحق في حرية التعبير والمشاركة في الشؤون العامة، على التوالي.

## عملية طرد غير قانوني لسيلين ليرون شعث

بعد اقتحام الشرطة لمنزل الزوجين، حاولت سيلين الاتصال بأصدقائها والسفارة الفرنسية، لكن ضابط الشرطة منعها. وعندما سألت رجال الشرطة على أي أساس تم حرمانها من حقها في الاتصال بالسفارة، أجاب أحد الضباط: "حسناً، بما أنك تصريح على الاتصال بالقنصلية، فمن حقنا كدولة ترحيلك".

وقالت إن الشرطة أعطتها 10 دقائق لجمع بعض ممتلكاتها واقتادتها إلى قسم شرطة قصر النيل في وسط القاهرة، قبل نقلها إلى المطار استعداداً لطردها. وقد صادروا هاتفها وجهاز الكمبيوتر المحمول، ولم يسمحوا لها بالتواصل مع أي شخص، بما في ذلك السفارة الفرنسية، حتى تم ترحيلها.

لقد أُجبرت على شراء تذكرة سفر إلى فرنسا، وأُقيبت في الحجز في غرفة من الساعة 2:00 صباحاً وحتى موعد مغادرتها لرحلتها إلى باريس في الساعة 9:00 صباحاً. ولم يحدث أبداً أن فسر لها أي مسؤول أسباب طردها، أو سمح لها بالطعن في القرار.

وبناءً على المعلومات المتاحة، تعتقد منظمة العفو الدولية أن ترحيل سيلين كان غير قانوني. يجب أن تكون عملية طرد الأجنبي من مصر متماشية مع القانون المصري، وكذلك التزامات مصر بموجب القانون الدولي. وبناءً على ذلك، فإن السلطات مُلزَمة بأن توضح لسيلين أسباب ترحيلها، ومنحها الفرصة للطعن في هذا القرار، وذلك وفقاً للمادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك المادة 12 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن رفض السلطات المصرية السماح لمواطن فرنسي بالاتصال بالسفارة الفرنسية يمثل انتهاكاً لحقوقها بموجب المادة 36 من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية.

## سجن مفتوح للمنتقدين

يأتي اعتقال رامى شعث وسط حملة قمع غير مسبوق على الأفراد الذين ينتقدون الحكومة المصرية، من بينهم الناشطون السياسيون والصحفيون ومشجعو كرة القدم والفنانون والمدافعون عن حقوق الإنسان. ففي العديد من هذه الحالات، يواجه الأفراد تهماً بناءً على تحقيقات سرية لقطاع الأمن الوطني، لا يستطيع المحامون أو المتهمون الاطلاع عليها، وهم محتجزون رهن الحبس الاحتياطي لأشهر، قبل إطلاق سراحهم دون محاكمة.

بعد إطلاق سراحهم، يتم وضعهم عادة تحت إجراءات مراقبة صارمة، حيث يتعين عليهم الحضور إلى أقسام الشرطة على أساس أسبوعي. ومن شأن هذه الإجراءات أن تسهل ارتكاب المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان، مثل الاحتجاز التعسفي، والمعاملة

السيئة، والقيود التعسفية على الحق في حرية التنقل وحرية التعبير. كما أنها تتدخل أيضاً في التمتع بممارسة حقوق الإنسان الأخرى، بما في ذلك الحق في العمل والتعليم وفي مستوى معيشي لائق.

## القمع ضد "حركة مقاطعة إسرائيل وسحب استثماراتها وفرض العقوبة عليها".

في السنوات الأخيرة، حدثت عدة حكومات في جميع أنحاء العالم من عمل حركة المقاطعة، واستهدفت نشطاءها من خلال سياسات وتشريعات مختلفة بسبب دعم حماية حقوق الفلسطينيين. في المقدمة، أدخلت الحكومة الإسرائيلية العديد من القوانين التي تجرم عمل "حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض عقوبة عليها"، وتحظر دخول أي شخص يدعم أو يعمل لصالح منظمة تعتبر أنها تعزز مقاطعة إسرائيل أو الكيانات الإسرائيلية، بما في ذلك أولئك الذين يستفيدون من المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، على النحو المحدد في قانون "مكافحة المقاطعة" الصادر عام 2011.

تتخذ العديد من الدول الأوروبية أيضاً إجراءات قانونية ضد "حركة مقاطعة إسرائيل وسحب استثماراتها وفرض العقوبة عليها". على سبيل المثال، قامت أسبانيا برفع دعوى قضائية ضد البلديات بعد دعمها لمقاطعات إسرائيل، بينما اتهمت فرنسا نشطاء حركة المقاطعة جنائياً بالكراهية والتمييز. في وقت سابق من هذا العام، قدم البرلمان الألماني قراراً غير ملزم يصف حركة المقاطعة بأنها معادية للسامية ويدعو الحكومة الألمانية إلى عدم دعم حركة المقاطعة أو الجماعات التي تدعو إلى مقاطعة إسرائيل أو إلى دعم الحركة بنشاط، إما من خلال الدعم المالي أو تخصيص أماكن لإقامة الفاعليات.

هذا، ولا تتخذ منظمة العفو الدولية أي موقف بشأن المقاطعة، ولكنها تدعم الحق في الدعوة للمقاطعة أو المشاركة فيها كشكل من أشكال الدعوة التي يحميها الحق في حرية التعبير. فالأمر متروك للأفراد والمنظمات لتحديد الاستراتيجيات التي يجب استخدامها لتعزيز حقوق الإنسان. وتعتقد المنظمة أنه يجب السماح لنشطاء "حركة مقاطعة إسرائيل وسحب استثماراتها وفرض عقوبة عليها" بالتعبير عن آرائهم والمضي قدماً في حملاتهم دون تعرض لمضايقة أو ترهيب أو تهديدات، أو محاكمات لا أساس لها أو أي إجراءات أخرى تنتهك الحق في حرية التعبير.